

Distr.: General
27 May 2022



الدورة السادسة والسبعون

البند 26 من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 23 أيار/مايو 2022

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/76/L.55 و A/76/L.55/Add.1)]

264/76 - حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي

إن الجمعية العامة،

إن تشير إلى قراراتها 222/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، و 166/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن الحق في الغذاء، و 259/70 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2016، المعنون "عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)"، و 239/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، المعنون "عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)"، و 124/76 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، وقرار لجنة السكان والتنمية 1/2021 المؤرخ 23 نيسان/أبريل 2021 بشأن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة⁽¹⁾ وقرار مجلس الأمن 2417 (2018) المؤرخ 24 أيار/مايو 2018،

وإن تعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الراهنة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، حيث تضرر 811 مليون شخص من الجوع في عام 2020، وهو ما أدى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية وزيادة خطر المجاعة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل،

(1) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2021، الملحق رقم 5 (E/2021/25)، الفصل الأول، الفرع باء.



الرجاء إعادة استعمال الورق



واند تلاحظ الارتفاع الحاد غير المسبوق في الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأساسية التي بلغت في آذار/مارس 2022 أعلى ذروة لها وفقا لمؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منذ وضعه في عام 1990، ولا سيما ارتفاع الأسعار العالمية للزيوت النباتية والحبوب، بما في ذلك القمح، وهو ما زاد من تضرر الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة،

واند تلاحظ أيضا ارتفاع أسعار الأسمدة وحالات النقص الناجمة عن اختلالات سلسلة التوريد، الأمر الذي يؤثر على غلة المحاصيل ويهدد الإنتاجية والإنتاج في القطاع الزراعي مستقبلا، ولا سيما القمح والذرة والدخن والأرز وزيت عباد الشمس والأغذية الأساسية،

واند تعرب عن القلق لأن ارتفاع أسعار الأغذية أخذ في عكس مسار سنوات من التقدم المحرز في مجال الحد من الجوع وما فتئ يزيد من تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة⁽²⁾، وتفاقم أوجه عدم المساواة، ولا سيما بين المناطق الريفية والحضرية، والتأثير بشكل غير متناسب على الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب والمسنين والأطفال ومن يعيشون في أوضاع هشّة،

واند تعرب عن بالغ قلقها لأن النساء، رغم مساهمتهم بأكثر من 50 في المائة من إنتاج الأغذية على صعيد العالم، يمثلن 70 في المائة من الجوع في العالم، ولأن النساء والفتيات يتعرضن أكثر من غيرهن للجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقر، وهو ما يعزى جزئيا إلى انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز، ولأن احتمالات وفاة الفتيات في العديد من البلدان من جراء سوء التغذية والإصابة بأمراض مرحلة الطفولة التي يمكن الوقاية منها هي ضعف احتمالات وفاة الفتيان، ولأن التقديرات تشير إلى أن نسبة النساء اللاتي يعانين من سوء التغذية تناهز ضعف نسبة الرجال،

واند تلاحظ استمرار الأزمة التي تعاني منها سلاسل التوريد وتعطل خدمات النقل والشحن، وهو ما أسهم في حدوث زيادة حادة في تكاليف الشحن والنقل، وأثر بوجه خاص على البلدان النامية،

واند تلاحظ أيضا ارتفاع أسعار الطاقة والوقود، وهو ما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية، وتضييق الحيز المالي في وقت أدت فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة من قبل في مجال الديون وكشفت عن أوجه الهشاشة في البنية المالية العالمية، حيث أصبح العديد من البلدان النامية معرضة بدرجة كبيرة لخطر الوقوع في حالة المديونية الحرجة أو باتت تعاني منها بالفعل،

واند يساورها بالغ القلق في هذا الصدد لأن التقييمات تشير إلى أن نسبة 60 في المائة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل تواجه الآن درجة عالية من خطر التعرّض لحالة المديونية الحرجة أو تعاني بالفعل من هذه الحالة، بينما يظل نحو ربع البلدان المتوسطة الدخل معرضة لدرجة عالية من خطر الوقوع فيها،

واند تلاحظ بقلق أن الجفاف وغير ذلك من الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواترا وقساوة، هي من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أحرز في مكافحة الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، الأمر الذي يقلص احتمالات القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030،

(2) انظر القرار 1/70.

وإن تدرك أن آثار النزاع المسلح على الأمن الغذائي يمكن أن تكون مباشرة، مثل التشريد من الأراضي ومناطق رعي الماشية ومناطق صيد الأسماك أو تدمير المخزونات الغذائية والأصول الزراعية، أو غير مباشرة، مثل إحداث اضطرابات في المنظومات الغذائية والأسواق، على نحو يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية أو انخفاض القدرة الشرائية للأسر المعيشية، أو إحداث نقص في إمكانية الحصول على الإمدادات اللازمة لإعداد الطعام، بما في ذلك المياه والوقود،

وإن يساورها بالغ القلق لأن انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات الاجتماعية والمدنية وعدم الاستقرار،

وإن تعرب عن بالغ القلق إزاء أثر أزمة الأمن الغذائي على المساعدة التي تقدمها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

وإن ترحب بالدعوة التي وجهها رؤساء مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية في 13 نيسان/أبريل 2022 لاتخاذ إجراءات منسقة عاجلة بشأن الأمن الغذائي،

وإن تلاحظ نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي عُقد بدعوة من الأمين العام،

وإن تؤكد مجدداً حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكافٍ ومغذٍ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كافٍ والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع،

وإن عقدت العزم على التصدي لأزمة الأمن الغذائي العالمية على أساس الوحدة والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف، وإذ تسلم بالدور الأساسي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تعزيز استجابة عالمية شاملة وتنسيقها، بقيادة الأمين العام،

1 - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يقدم دعماً عاجلاً للبلدان المتضررة من أزمة الأمن الغذائي من خلال اتخاذ إجراءات منسقة، بما في ذلك توفير الإمدادات الغذائية في حالات الطوارئ، والبرامج الغذائية، والدعم المالي، وزيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه، وأن يشجع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية؛

2 - **تهيب أيضاً** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين، إلى وضع الأمن الغذائي العالمي على رأس جدول أعماله، ودعم الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى إيجاد حلول ميسورة التكلفة للأزمة؛

3 - **ترحب** بمبادرة الأمين العام الرامية إلى إنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، إلى جانب لجنة توجيهية برئاسة نائبة الأمين العام، وتحيط علماً مع التقدير بالتحليلات والتوصيات المضمنة في التقرير الأول للفريق عن الأزمة الثلاثية الأبعاد؛

4 - **تهيب** بالدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية ذات المصلحة إلى مواصلة تشغيل سلاسل الإمداد بالأغذية والمواد الزراعية، بما في ذلك القدرة على بذر الحبوب، وحماية المحاصيل الدائمة، وتربية الماشية، والبنية التحتية لتجهيز الأغذية، وجميع النظم اللوجستية، وضمان استمرار تجارة الأغذية

والمواشي والمنتجات والمدخلات الضرورية للإنتاج الزراعي والغذائي ونقلها إلى الأسواق، والتقليل من فاقد الأغذية والهدر الغذائي، ودعم العمال والمزارعين، بمن فيهم المزارعات، العاملين في قطاع الزراعة وسلاسل الإمداد بالأغذية لمواصلة عملهم الأساسي، بما في ذلك عبر الحدود، على نحو مأمون، وتعبئة وتخصيص موارد كافية وتعزيز البنية التحتية المستدامة والقدرات المؤسسية من أجل التعجيل بتنفيذ منظومات زراعية وغذائية مستدامة، وتوفير إمكانية الحصول المستمر على الأغذية الكافية والمأمونة والمغذية والميسورة التكلفة، وتوفير شبكات الأمان والمساعدة الاجتماعية الكافية لتقليص الآثار السلبية لفقدان سبل العيش وارتفاع أسعار الأغذية على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتشدّد على أن ذلك يزيد من تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد والاحتياجات من المساعدات الإنسانية؛

5 - **تبحث** الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على التعاون في مجالات العلوم والبحث والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك المعارف التقليدية، لجعل الممارسات المستدامة في متناول كل فرد، بما يشمل النساء، والشباب، والفقراء، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، والمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ والاستفادة من دور الرقمنة والذكاء الاصطناعي في دعم الزراعة المستدامة، وهو ما يمكن أن يساعد في تحسين جودة الحصاد ودقته بشكل عام؛ وتعزيز نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج الابتكارية إزاء الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية؛

6 - **تهيّب** بالدول الأعضاء أن تظل ملتزمة بمواصلة التركيز بقوة على التحول المستدام للمنظومة العالمية للأغذية الزراعية، بهدف إقامة منظومة عالمية قادرة على توفير أغذية ونظم غذائية صحية كافية ومأمونة وميسورة التكلفة ومغذية لجميع الناس، وتوفير فرص العمل والدخل ولا سيما في المناطق الريفية، مع الاحترام الكامل في الوقت نفسه للحدود التي يستطيع الكوكب تحمّلها تمشيًا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽³⁾، واتفاق باريس⁽⁴⁾، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁵⁾، واتفاقية التنوع البيولوجي⁽⁶⁾، وإطارها العالمي المقبل للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

7 - **تهيّب** بالدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى دعم المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين والمزارعون الأسريين، بالوسائل التقنية والمساعدة التي تمكنهم من إنتاج محاصيلهم ومواشيهم على نحو مستدام من أجل توليد الدخل، وتعزيز العدالة الاجتماعية واستئصال الفقر، بما في ذلك الفقر في المناطق الريفية، وحماية البيئة؛

8 - **تبحث** الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على الامتناع عن تخزين الأغذية والسلع الأساسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القمح والذرة والدخن والأرز وزيت عباد الشمس والأسمدة؛

(3) القرار 1/70.

(4) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.

(5) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(6) المرجع نفسه، المجلد 1760، رقم 30619.

- 9 - **تشدد** على ضرورة إبقاء القنوات التجارية والأسواق مفتوحة أمام حركة الأغذية والوقود والأسمدة وغيرها من المدخلات والنواتج الزراعية، وتلاحظ أهمية العمل من أجل القضاء على جميع أشكال الحمائية؛
- 10 - **تسلم** بالدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص في دعم منظومات غذائية مستدامة وبالإسهام الإيجابي للشركات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين نوعيتها باعتبارها وسيلة لإشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وتشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص؛
- 11 - **تشدد** على ضرورة إبقاء أسعار الوقود في متناول الجميع للحد من تقلب أسعار الأغذية الأساسية، وتدعو البلدان إلى الإحجام عن تخزين السلع الأساسية في مجال الطاقة لأن ذلك يؤدي إلى حالات نقص وزيادات في الأسعار، وتلاحظ أهمية زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والارتقاء بسياسات وممارسات الطاقة المتجددة؛
- 12 - **تهيب** بالمؤسسات المالية الدولية إلى إيجاد حلول عاجلة وميسورة التكلفة في الوقت المناسب لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون، في التصدي لأزمة الأمن الغذائي، عن طريق القيام، على سبيل المثال لا الحصر، بتيسير الحصول على تخفيف عبء الديون والتمويل الميسر والمنح، حسب الاقتضاء؛
- 13 - **تهيب** بالدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية وسائر الجهات الفاعلة المعنية إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي المتزايد على الصعيد العالمي الذي يواجهه الملايين من الناس، ولا سيما الذين يواجهون خطر المجاعة أو يوشكون على الوقوع في براثنها، ودرئه والتأهب له، بوسائل من ضمنها تعزيز التعاون في العمل الإنساني والإنمائي وتوفير التمويل العاجل لتلبية احتياجات السكان المتضررين، وتهيب بالدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة المعنيين إلى زيادة الإسهام في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ؛
- 14 - **تهيب** بالدول إلى الاستجابة لنداء الأمم المتحدة الإنساني العاجل لمساعدة البلدان التي تواجه حالات النزاع المسلح والجفاف والجوع والمجاعة بتقديم المعونة الطارئة والتمويل العاجل؛
- 15 - **تشجع** الدول الأعضاء على دعم المسارات الوطنية ومجالات العمل المنبثقة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي عُقد بدعوة من الأمين العام للمساعدة في التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تعزيز المنظومات الزراعية والغذائية المستدامة؛
- 16 - **تدعو** إلى ضمان حصول وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، على المواد الغذائية بأسعار معقولة؛
- 17 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدول الأعضاء تقارير دورية عن التطورات الجديدة في حالة الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، وأن يعرض عليها خيارات أخرى للإجراءات التي يتعين عليها النظر فيها، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك من خلال فريق الاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، سعياً للتخفيف من المستويات المتزايدة لانعدام الأمن الغذائي والحد منها، ولا سيما تلك التي تؤثر في البلدان النامية؛
- 18 - **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة إحاطة منتظمة بشأن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة 74

23 أيار/مايو 2022